تمهيداً لعودة الأهالي.. تجهيز مشروعات في داريا والعمل مستمر لإعادة الخدمات

وزير الإدارة المحلية لـ«الوطن»: لا يعتد بأي عملية عقارية في فترة سيطرة الإرهابيين على دوما و الحقوق محفوظة

| محمد منار حميجو

قال وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف: لا يعتد بأي عملية عقارية في فترة سيطرة الإرهابيين على دوما، مؤكداً أن جميع الحقوق محفوظة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أشار مخلوف إلى أنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لجرد الوثائق العقارية التي تم إيجادها كاملة في المدينة لمطابقتها مع السجلات الأصلية الموجودة في المصالح العقارية، مضيفاً: ومن ثم لن يمس بأي حق في الملكية.

وأكد مخلوف خلال زيارته لمدينة دوما أن الوثائق العقارية في المدينة تم إيجادها وحفظها.

وكان المحامي العام بريف دمشق محمد الحمود كشف في تصريح سابق أنه تم إيجاد ١٢٠٠ وثيقة قضائية خاصة بأهالي دوما على حين يجري البحث عن وثائق قضائية تابعة لعدلية دمشق كانت مخزنة في مستودع بالمدينة.

وفيما يتعلق بموضوع مدينة داريا أكد مخلوف أن الأعمال تجري على التوازي منها ما يتعلق بالمخطط التنظيمي للمدينة ومنها ما يتعلق بإجراء الدراسة لمنطقة تنظيمية خاصة على غرار خلف الرازي وعلى امتدادها.

وأشار مخلوف إلى الأعمال الخاصة بإزالة الأنقاض في الشوارع بما في ذلك إزالة الأبنية المخالفة في مسارات الشوارع وفق المخطط التنظيمي.

> إزالة الأبنية المخالفة وإحداث منطقة تنظيمية في داريا

وكشف مخلوف أن هناك إعادة تأهيل لمشروعات خاصة بالصرف الصحي وتوصيل شبكة المياه والكهرباء، مشيراً إلى أنه تمت صيانة لمخفر شرطة ونقطة طبية في المدينة وتم تجهيزها بشكل كامل.

وأضاف مخلوف: إن هناك تجهيزاً للبنى التحتية وإزالة الأنقاض وخصوصاً في المنطقة ألف، مؤكداً أنه تم رصد مبالغ مالية ما يلزم لتجهيز المشروعات الحالية في المدينة.

وأجرى مخلوف جولة منذ يومين على مدينة داريا للاطلاع على واقع تنفيذ الأعمال الإنشائية وإعادة تأهيل الشبكات الخدمية والمرافق العامة والمؤسسات الحكومية فجال مخلوف على عدد من أحياء المدينة التي تمت إزالة الأنقاض فيها.

خلال مناقشة مسودة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي

خميس: لن نقبل بخطط غير قابلة للتنفيذ وخصوصاً في ظل الوضع الراهن

| هناء غانم

ناقشت الحكومة في اجتماع أمس المسودة الأولية للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي على كامل الجغرافيا السورية، بغية عرضها على المختصين للتوصل إلى رؤية وإستراتيجية حقيقية تكون هي الإطار والمدخل لكل ما ستقوم به الحكومة من مشاريع مستقبلية قابلة للتنفيذ لمرحلة ما بعد الحرب.

الموضوع أخذ حيزاً كبيراً من النقاش والاختلاف في وجهات النظر بين الجهات المعنية لكن على مبدأ أن «الخلاف في وجهات النظر لا يفسد للود قضية» وهو ما أكد عليه رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، قائلا «لن نقبل بعد اليوم أن يكون هناك خطط غير قابلة للتنفيذ وخصوصاً في ظل الوضع الراهن»، مشددا على ضرورة أن تنطلق الرؤى من الواقع الحقيقي، ببرامج مكانية وزمانية، تصوب من خلالها آلية العمل فيما يتعلق بالبنية التخطيطية، إضافةً إلى تحديد المستلزمات والمخرجات، والآلية التنفيذية لتحقيق عملية التنمية الشاملة وفقا للطموحات، مع مراعاة أن تكون التنمية متوازنة في مختلف المحافظات بما تناسب طبيعة كل محافظة، والابتعاد عن العشوائية في العمل ومحاولة تنظيم العمران قدر الإمكان من خلال تكوين قاعدة بيانات خاصة بالتنمية البشرية، متسائلا عن إمكانيات استثمارها بالشكل الأمثل.

وأضاف «أن نعمل بالاستراتيجيات وفق الأولويات هو ظاهرة صحية»، مؤكداً جدية الحكومة في معالجة كل الملفات النوعية التي تم فتحها ويتم العمل عليها، إذ «هناك ٦٨ لجنة مشكلة خلال سنتين لمتابعة هذه الملفات النوعية وتصويب العمل، ونحن كحكومة فرصتنا أفضل من الحكومات السابقة»، مبينا انه خلال الأيام الأولى للحكومة كان هناك مؤسسات لم تغب من حيث مكوناتها لكن آلية عملها الصحيحة كانت غائبة نتيجة مفرزات الأزمة، وكان هناك مشاريع إصلاحية كبيرة، إن لم نقل: إنها مخدرة «كانت شبه ميتة، لكن تم إحياؤها والعمل عليها وفق رؤية صحيحة».

بدوره بيّن رئيس هيئة تخطيط الدولة عماد صابوني أن المطلوب هو إسقاط مكاني للخطة الوطنية، وإن تكرار الجهود ليس بالأمر السليم، لذا علينا أن نركز على نقاط أخرى لم يتم العمل عليها.

وأكد وزير الإسكان والأشغال العامة حسين عرنوس وضوح المسودة الأولى للإطار الوطني، لافتا إلى أن هناك تنسيقاً كاملاً في العمل مع الوزارات والهيئات، مبيناً أنه لا خلاف، وإنما هناك حرص على توضيح مفهوم الرؤى لافتا إلى ضرورة إكمال الإطار الوطني وإقراراه وتشريعه والتركيز على الخرائط التفصيلية بشأن صناع القرار.

وزير الزراعة أحمد القادري ركز في مداخلته على موضوع التعدي العمراني على الأراضي الزراعية التي خسرنا جزءاً منها بسبب الحرب لافتا الى ضرورة المحافظة على الأراضي الزراعية.

بدوره وزير السياحة بشر يازجي أكد أن التنمية المكانية عمرانيا هي من أولويات المشروع حتى نتمكن من الوصول إلى خارطة اقتصادية نستطيع الاعتماد عليها.

من جانبه، قدم مدير هيئة التخطيط الإقليمي حسن جنيدان عرضاً حول الرؤية الوطنية للتنمية الإقليمية للمرحلة القادمة، مؤكداً أن هذه الرؤية هي الوثيقة الأكثر إستراتيجية على مستوى التخطيط، وتتطرق إلى مشكلات ومعوقات التنمية في المرحلة الراهنة، والتي تتمثل بتراجع مستوى الدخل بسبب الأزمة، ما أسفر عن خسائر فادحة في القطاعات، أدت إلى عجز في الميزان التجاري، وتدهور البيئة والموارد الطبيعية.

وأشار إلى الأهداف المرحلية للإطار الوطني وانعكاسات الحرب على الواقع السكاني وانخفاضه وتغير التجمعات السكانية، مبيناً أن من الأهداف الاستراتيجية للمشروع ضبط معدلات النمو السكاني وتحقيق التوازن التنموي مع معدلات النمو الاقتصادي والتركيز على الاستفادة من عملية إعادة الإعمار وتجاوز الخلل في الجوانب والاعتبارات الاقتصادية، والأهم استعادة الدورة الاقتصادية، ورؤوس الأموال التي هاجرت، من أجل التوجه نحو الداخل، والتركيز على التدخل العاجل على المستوى الوطني لحماية المواقع الثقافية والتراثية إضافة إلى غيرها من الطروحات.

بدوره قال عميد المعهد العالي للتخطيط الإقليمي يسار عابدين «إن تفسير الخطاب السياسي التنموي للحكومة لا يمكن أن يخرج عن إطار أي وزارة وان تفعيل التخطيط الإقليمي مسؤولية الجميع».

تكلف الحكومة ٦٤٦ مليون ليرة

السوريون يأكلون ٢٢,٦ مليون رغيف خبز «حكومي» يومياً بـ١٦١,٥ مليون ليرة

| علي محمود سليمان

بلغ إنتاج الشركة العامة للمخابز من مادة الخبز حوالى ٣٨ مليون طن خلال الربع الأول من العام الحالي، حيث تستهلك المخابز التابعة للشركة حوالى ٣٥٠٠ طن دقيق تمويني يومياً ينتج عنها ٤٢٠٠ طن خبز يومياً، أي أكثر من ٣,٢٣ ملايين ربطة خبز يومياً (على اعتبار أن وزن ربطة الخبز ١٣٠٠ غرام)، ومن ثم أكثر من ٢٢,٦ مليون رغيف خبز منتج يومياً (على اعتبار أن الربطة فيها ٧ أرغفة).

وعلى اعتبار أن ثمن ربطة الخبز ٥٠ ليرة سورية؛ يكون إجمالي ما يدفعه السوريون ثمناً للخبز الذي تنتجه الحكومة أكثر من ١٦١,٥ مليون ليرة سورية يومياً، وقياساً إلى تصريح وزير المالية مأمون حمدان بأن كلفة الربطة ٢٠٠ ليرة سورية، يكون إجمالي الكلفة اليومية للخبز الحكومي نحو ٦٤٦ مليون ليرة سورية، وعليه يكون الدعم اليومي للخبز الذي تنتجه نحو ٤٨٤,٥ مليون ليرة سورية، أي إن الدعم المقدم خلال الربع الأول يتخطى ٤٣,٦ مليار ليرة سورية، من دون الأخذ في الحسبان الدعم المقدم من خلال بيع الدقيق للأفران الخاصة.

علماً بأن عدد المخابز المنتجة التابعة للحكومة يبلغ ١٦٠ مخبزاً، منتشراً في جميع المحافظات، عدا محافظة إدلب لكونها خارج السيطرة حالياً، وهذا العدد من المخابز هو من إجمالي عدد المخابز التابعة للشركة والتي كانت تبلغ ٢٥٠ مخبزاً في مرحلة قبل الأزمة، حيث تعرض ٩٠ مخبزاً للتخريب والتدمير وتعمل الشركة حالياً على تأهيل وصيانة عدد منها في المناطق التي تحررت.

وفي هذا الخصوص بيّن مدير مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن هذا الإنتاج اليومي لا يشمل ما يتم إنتاجه في المخابز الخاصة لكونها لا تتبع للشركة العامة للمخابز، مفيداً في تفصيل آخر بأن المخبز المتنقل الذي أرسل إلى مدينة دوما قد باشر إنتاجه بطاقة إنتاجية ٥ أطنان خبز يومياً إضافة إلى تشغيل ٣ مخابز خاصة بطاقة إنتاجية ١,٥ طن يومياً لكل مخبز وهي تعمل بإشراف الوزارة، ليكون إجمالي ما يتم إنتاجه من الخبز في الغوطة الشرقية ٩,٥ أطنان خبز يومياً، يضاف إليها إرسال قرابة ١٠ آلاف ربطة خبز يومياً إلى الغوطة الشرقية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن المرحلة القادمة سيتم فيها تأهيل المخابز التابعة للشركة السورية للمخابز وهي ١٤ مخبزاً متوزعة بين ٥ مخابز في المليحة و٦ مخابز في جوبر ومخبز في دوما ومخبز في حرستا ومخبز في عربين، وهي المخابز التابعة للشركة بينما هناك مخابز تابعة للقطاع الخاص ستعمل الوزارة أيضاً على دعمها والمساعدة في إعادة تأهيلها وفق الإمكانات المتاحة، مضيفاً: إن العمل سيجري على تأهيل المخابز التابعة للشركة العامة للمخابز بحسب الأولوية لكل مخبز وذلك وفق حجم الأضرار فيها، فهناك مخابز مدمرة بالكامل وتحتاج لإعادة بناء من الأساس وتجهيز بالآلات، وهناك مخابز أخرى تعرضت لتدمير جزئي وتخريب وستتم صيانتها وإعادة تأهيلها بأسرع وقت ممكن لوضعها في الخدمة.

وأشار المصدر إلى أن الوزارة مستمرة بتأهيل المخابز في محافظة حلب حيث تم تأهيل ٧ مخابز وفي محافظة الرقة تم تأهيل مخبز السبخة بطاقة إنتاجية ٨ أطنان يومياً، وفي محافظة دير الزور تم تأهيل مخبزين إضافة إلى المخبز المتنقل وتتم دراسة تأهيل باقي المخابز المتوزعة في محافظة دير الزور وريفها وذلك بحسب الأولوية فهناك مناطق لم يعد سكانها إليها أو عدد السكان قليل ويمكن لها التزود بمادة الخبز من مخابز المناطق المجاورة.

وأشار المصدر إلى أن جميع الآلات التي يتم تشغيلها في المخابز يتم تصنيعها محلياً في وحدة تصنيع المخابز التابعة للشركة العامة للمخابز ولا يتم استيراد أي آلة للعمل في مخابز الشركة.

ازدياد عدد المهندسين إلى ١٥٠ ألفاً

وزير النقل لـ«الوطن»: عملية فرز المهندسين مستمرة ولا صحة لإلغائها

| فادي بك الشريف

نفى وزير النقل المهندس علي حمود لـ«الوطن» أي توجه حكومي لإلغاء فرز المهندسين إلى الجهات العامة سنوياً، مؤكداً أن قرار الحكومة واضح باستمرار عملية فرز الطلاب الخريجين كل عام إلى جهات الدولة وذلك نظرا للحاجة الكبيرة لهم والتعويل عليهم في مرحلة إعادة الإعمار.

وقال حمود: ما تزال هناك أصوات تطالب بإلغاء فرز المهندسين أو مساواتهم ببقية شرائح الجامعات، ولكن كان الإصرار الحكومي على استمرار فرز المهندسين، مشيراً إلى التجاوب من مجلس الوزراء، مضيفا حدوث تغير طرأ على الفرز بما في لحظ حاجة جميع مؤسسات الدولة واختصاصات المهندسين وتحديد العدد الكافي لكل وزارة من الوزارات حسب احتياجاتها.

وبين وزير النقل خلال اختتام أعمال المؤتمر ٤١ لنقابة المهندسين في فندق الشام بدمشق أن عدد المهندسين في سورية أصبح ١٥٠ ألف مهندس ومهندسة وذلك بعد فرز أكثر من ٦ آلاف مهندس إلى الجهات الحكومية بموجب الفرز الأخير، مضيفا أن كل مهندس هو قائد في عمله، كما أن المرحلة القادمة ستشهد حراكاً نوعياً في عمل نقابة المهندسين وفروعها وكوادر الهندسة بشكل خاص لما لهم من دور في عملية إعادة الإعمار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس فرع نقابة المهندسين في محافظة حمص خليل جديد أن أبرز المشاكل القائمة حالياً تتمثل بعدم توفر المشاريع نظراً لظروف الحرب على سورية، مشيراً إلى التحضير إلى مرحلة إعادة الإعمار من حيث إعداد المخططات التنظيمية اللازمة لعملية البناء وإعادة البناء بما يتناسب مع المتطلبات التنظيمية الحديثة.

ولفت جديد إلى أن عدد المهندسين في حمص يقدر بنحو ١٦ ألف مهندس، موضحاً في سياقه أن عدد المهندسين الذين تم فرزهم في حمص يقدر بنحو ٧٠٠ مهندس.

كما أشار رئيس فرع نقابة المهندسين في طرطوس حكمت اسماعيل إلى أن عدد المهندسين في المحافظة يقدر بـ١٣ ألف مهندس موزعين على مختلف الاختصاصات والأقسام الهندسية، منهم ٢٢٠٠ في المكتب الهندسي وما تبقى موظفون ومنهم في مجال التعهدات، منوهاً بأن ٤٠٠ مهندس تم فرزهم إلى طرطوس بموجب الفرز الأخير.

فيما لفت رئيس فرع النقابة في ريف دمشق عاطف الجبر إلى وجود ١٥ ألف مهندس بين موظفين وأصحاب مكاتب هندسية.

٨٠ نظاماً داخلياً قيد الدراسة في رئاسة مجلس الوزراء

| صالح حميدي

كشف مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن» أن الوزارة أعدت هيكلية الوزارة والنظام الداخلي الجديد لها منذ حوالي العام قبل أن ترسله إلى لجنة دراسة الأنظمة الداخلية في رئاسة مجلس الوزراء الخاصة بدراسة الهيكليات والأنظمة الداخلية لوزارات الدولة والتوصيف الوظيفي والملاك العددي قبل أن يصدر بقرار من رئاسة مجلس الوزراء، لافتاً إلى أن الوزارة تتابع موضوع إصدار هيكليتها باستمرار مع المعنيين في الحكومة إلا أن هناك أولويات في عمل اللجنة الخاصة بدراسة هذه الأنظمة، حيث تدرس هذه اللجنة الأنظمة الداخلية لنحو ٨٠ جهة حكومية، وهي تعيد النظر بأنظمتها الداخلية وأن النظام الداخلي لوزارة الاقتصاد قيد الانتظار حالياً.

المصدر المسؤول أشار إلى أن النظام الداخلي يمكن أن يعاد إلى الوزارة لاستكمال إنشاء بعض المديريات التي وردت في المرسوم الناظم لمهام الوزارة المحدث والمرتقب إصداره قريبا وخاصة لجهة إنشاء مديرية التنافسية مثلاً ضمن سياق النظام الداخلي للوزارة، موضحاً أن إحداث هذه المديريات يقع على عاتق وزير الاقتصاد حيث يحتاج إصدارها لبعض الوقت وتصدر بناء على المصلحة العامة وهي بالتالي مرتبطة بمهام الوزارة الجديدة حيث سبق إرسال النظام الداخلي وإعداد الهيكلية الجديدة هذا المرسوم حيث ستعمل الوزارة على التوفيق بين المرسوم والنظام الداخلي لاستكمال أسباب إصدار النظام الداخلي الجديد لها.

وكان مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية صرّح لـ«الوطن» بأن إعادة الهيكلة من المفترض أن تلحظ إعادة ضم المصارف إلى وزارة الاقتصاد انسجاما مع مضمون القانون رقم ٤٦ ونص على فصل الدمج بين وزارتي الاقتصاد والتموين وعلى ان تتولى وزارة الاقتصاد المهام التي كانت تناط بها قبل الدمج مع وزارة التموين وان سعي الوزارة لذلك يأتي لتواكب الاقتصاد العالمي المتطور وتمكين الوزارة من القيام بدورها الرئيسي وفقا لمتطلبات المرحلة القادمة والتركيز على متطلبات مرحلة إعادة الإعمار من خلال التركيز على عدة محاور أساسية أبرزها تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية لسورية بما يحقق توجهات ومصالح الاقتصاد الوطني وتطوير التشريعات والقوانين الناظمة.

وتطمح الوزارة من هذه الهيكلية إلى تطوير هيكل تنظيمي وإداري وفق نظام داخلي محدث يسهم في تحقيق أهدافها من خلال إيجاد الترابط والتناسق بين الوحدات التنظيمية المعنية بتحقيق الأهداف ويسهم في انسياب العلاقات الوظيفية السليمة.

«الكهرباء» تدرس إمكانية دفع الفواتير بالتقسيط إلكترونياً

| قصي المحمد

تتجه وزارة الكهرباء خلال المرحلة القادمة لاعتماد نظام تقديم طلبات التقسيط وتسديد الأقساط المطلوبة من المشتركين عن فواتير استهلاك الكهرباء العالية، سواء كانت لدورة واحدة أم لعدة دورات، إلكترونياً، وذلك من دون الحاجة إلى مراجعة مقر الشركة التابع لها عداد المشترك.

وبيّنت دراسة في وزارة الكهرباء (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أن هذا الإجراء يأتي بالتزامن مع التطوير الكبير الذي شمل أنظمة الأتمتة في الوزارة وجميع الشركات التابعة لها في المحافظات من أجل توفير الخدمات لجميع المواطنين من دون الحاجة التدخل المباشر من قبلهم مع المعنيين أو الاحتكاك مع الموظفين إلا في حالات الضرورة.

وأوضحت الدراسة أن هذا التوجه يأتي لكون وزارة الكهرباء تمتلك عدداً من البرمجيات والأرضية التقنية التي تشكل الأساس لتحقيق الخدمات التفاعلية بين الوزارة من جهة، والمشتركين من جهة أخرى عبر الوسائل التي أصبحت متوافرة حالياً لدى جميع المواطنين كالإنترنت وجميع تطبيقات الأندرويد وأجهزة الحاسوب الأخرى.

ولفتت الدراسة إلى أن تطوير نظام التقسيط في وزارة الكهرباء من أجل جباية وإدارة الأموال المحصلة، يهدف إلى تقديم خدمات جديدة تحد من التواصل المباشر بين المواطن والموظفين في الشركة، مبينةً أنه يمكن تطوير خدمة تقديم طلب التقسيط بشكل آخر إلكترونياً، حيث تسمح هذه الخدمة لكل مشترك تقديم طلب تقسيط فاتورة أو تقسيط ذمة المشترك بعد إدخال المعلومات الشخصية للمشترك على البرنامج الإلكتروني الخاص لذلك. وأكدت الدراسة أنه بعد أن تتم عملية معالجة الأقساط التي تتم طلبها، يجري إخبار المشترك من خلال إرسال رسالة (SMS) تؤكد الرسالة قبول طلب التقسيط وعدد الأقساط المطلوبة والموافق عليها.

أما فيما يتعلق بتسديد تقسيط الفاتورة، فبينت الدراسة أن هذه الخدمة التي سيتم تفعيلها مستقبلاً ستسمح بتسديد المبالغ والأقساط المترتبة على المشترك من خلال القنوات المتوافرة حالياً والبنوك المسموح لها القيام بذلك، أي جميع الجهات المرخص لها من شركة المدفوعات السورية، بإجراء عملية الدفع الإلكتروني المتوافقة مع بروتوكول الدفع الموضوع من الحكومة الإلكترونية السورية.

مدير هيئة الاستثمار: نحن وسيط نزيه لحل مشاكل المستثمرين

| اللاذقية-عبير سمير محمود

أكد المدير العام لهيئة الاستثمار السورية مدين دياب ارتفاع نسب تنفيذ المشاريع في اللاذقية، منوهاً بأنها تتفوق وتربح الأموال مقارنة بسنوات سابقة.

وخلال لقائه مع المستثمرين في مبنى محافظة اللاذقية، لفت دياب إلى أن الاستثمار بحاجة إلى استقرار، مشدداً على ضرورة انطلاق الاستثمار بالتوازي مع انتصارات الجيش العربي السوري الباسل.

وأشار دياب إلى طرح ٨١ مشروعاً خلال عامي ٢٠١٧-٢٠١٨، بكلفة تقديرية تصل إلى ٥٠ مليار ليرة سوريّة.

وأوضح المدير العام للهيئة أن المشاريع توزعت بين قطاعات صناعية وزراعية وقطاعات أخرى.

وأضاف دياب: إن هناك ٢٢ مشروعاً قيد التنفيذ على حين تم تنفيذ ٢٨ مشروعاً آخر، مشيراً إلى دراسة آلية للنهوض الإقلاع بكل المشاريع ومنها ما تم تشميله بقانون الاستثمار لحين صدور القانون الجديد الذي سيتم بموجبه منح إجازة استثمارية بدلاً من التشميل.

ولفت دياب إلى إمكانية دراسة وحل مشاكل المشاريع المشمّلة والمرخصة التي توقفت بسبب الظروف، مبيناً أن بعضها بحاجة إلى تمويل ومنها ٩ مشاريع قيمتها ٣ مليارات ليرة.

وأكد دياب ضرورة أن يقدم المستثمر دراسة كاملة وفق برنامج زمني لتشميل أي مشروع، مبيناً أن الهيئة ترسم دورها بأن تكون شريكاً للمستثمر خطوة بخطوة.

وأضاف دياب: إن الهيئة تعمل كوسيط نزيه لتذليل العقبات والعمل على كل المشاريع، لافتاً إلى أهمية الاستفادة من أي تجربة ناجحة وحل جميع المشاكل.

وأشار إلى وجود نقلة نوعية بمحافظة اللاذقية للدخول بمرحلة جديدة فيما بعد الحرب لوضع الاستثمار على الطريق الصحيح عبر تحفيز الاستثمار. ودعم المشاريع كافة وخاصة الإستراتيجية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

من جانبه، أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم العمل على تأمين كل متطلبات المستثمرين للنهوض بالمشاريع، مبيناً أن المحافظة تعمل على تخديمها بالبنى التحتية اللازمة من كهرباء وماء حتى تعبيد الطرقات.

وأشار السالم إلى تشكيل مكتب خاص معني بالمستثمرين، موضحاً أن من مهام المكتب متابعة ومعالجة أضابير جميع الدراسات المقدمة لإنجاز معاملة أي مستثمر.

وأضاف محافظ اللاذقية: إن آلية العمل في المكتب تهدف لتوفير الجهد والوقت والتخلص من موضوع الورقيات للإقلاع بالمشاريع.

من جانبهم، طرح مستثمرون من اللاذقية تصورات لآليات عملهم، مطالبين بضرورة حل مشاكلهم وتأمين كل الخدمات والتسهيلات لانطلاق مشاريعهم في المحافظة.

إغلاق معملين للألبان لعدم صلاحية منتجاتهما للاستهلاك البشري في درعا

| درعا- الوطن

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في درعا وائل المفلح عن تفعيل الرقابة على معامل ومؤسسات الحليب ومشتقاته من الألبان والأجبان في المحافظة لضبط مخالفاتها وإلزامها بالمواصفات القياسية المعتمدة ضماناً لصلاحية منتجاتها للاستهلاك البشري.

وأكد المفلح لـ«الوطن» أنه تم أمس إغلاق معملين للألبان والأجبان ضمن بلدة غباغب لمدة ١٠ أيام بسبب إنتاج مواد مخالفة للمواصفات، حيث تبين من نتائج تحليل العينات المسحوبة من مادة الحليب في المعملين أنها مخالفة جرثومياً وغير صالحة للاستهلاك البشري، كما تبين أن بعض العينات من المنتج مخالفة لعدم ذكر نوع المعاملة الحرارية والوزن الصافي في بطاقة البيان، لافتاً إلى تنظيم الضبوط اللازمة بحق المعملين وإحالتها إلى القضاء المختص، منوهاً بأن هذا الإجراء يتم للمرة الثانية خلال العام الجاري، حيث جرى في آذار الماضي إغلاق معملين آخرين في بلدة كمونة لإنتاج مواد مخالفة للمواصفات أيضاً وإدخال مواد غير صحية فيها.

وأشار المفلح إلى اتخاذ قرار آخر أمس بإغلاق محل سمانة في مدينة درعا لمدة أسبوع وأحالت صاحبه للقضاء المختص بسبب امتناعه عن بيع الزيوت والسمون بهدف الاحتكار واستغلال تقلب وارتفاع سعر صرف الدولار بحكم الظروف الراهنة، وبشكل عام بلغت الإغلاقات خلال العام الجاري ٢٢ إغلاقاً شملت فعاليات مختلفة.